(١٧) بيان ان انقسام الناس إلى التجهّم يشبه انقسامهم إلى التشيع وذلك ثلاث درجات

قال الإمام ابن تيمية : ليس الناس في التجهّم على مرتبة واحدة ، بل انقسامهم في التجهّم يشبه انقسامهم في التشيع ، فإن التجهم والرفض هما أعظم البدع أو من أعظم البدع التي أحدثت في الإسلام ، ولهذا كان الزنادقة المحضة مثل الملاحدة من القرامطة ونحوهم إنما يتسترون بهذين بالتجهّم والتشيع ، وقد كان أمرهم إذ ذاك لم ينتشر ويتفرع ويظهر فساده كما ظهر فيما بعد ذلك .

فإن الرافضة القدماء لم يكونوا جهمية ، بل كانوا مثبتة للصفات ، وغالبهم يصرح بلفظ الجسم وغير ذلك ، كما قد ذكر الناس مقالاتهم ، كما ذكر أبو الحسن الأشعري وغيره في كتب المقالات .

والجهمية لم يكونوا رافضة بل كان الاعتزال فاشياً فيهم ، والمعتزلة كانوا ضد الرافضة ، وهم إلى النصب أقرب ، فإن الاعتزال حدث من البصرة ، والرفض حدث من الكوفيين ، والتشيع كثر في الكوفة ، وأهل البصرة كانوا بالضد ، فلما كان بعد عهد زمن البخاري من عهد بني بويه ، فشا في

الرافضة التجهم وأكثر أصول المعتزلة ، وظهرت القرامطة ظهوراً كثيراً ، وجرى حوادث عظيمة .

والقرامطة بنوا أمرهم على شيء من دين المجوس وشيء من دين الصابئة ، فأخذوا عن هؤلاء الأصلين النور والظلمة ، وعن هؤلاء العقل والنفس، ورتّبوا لهم ديناً آخر ليس هو هذا ولا هذا ، وجعلوا على ظاهره من سيما الرافضة ما يظن الجهال به أنهم رافضة ، وإنما هم زنادقة منافقون ، اختاروا ذلك لأن الجهل والهوى في الرافضة أكثر منه في سائر أهل الأهواء .

والشيعة هم ثلاث درجات (شرها الغالية) الذين يجعلون لعلي شيئاً من الإلهية أو يصفونه بالنبوّة ، وكفر هؤلاء بين لكل مسلم يعرف الإسلام وكفرهم من جنس كفر النصارى من هذا الوجه .

(والدرجة الثانية) وهم الرافضة المعروفون كالإمامية وغيرهم الذين يعتقدون أن علياً هو الإمام الحق بعد النبي صلى الله عليه وسلم بنص جلي أو خفيّ ، أو أنه ظلم ومنع حقه ، ويبغضون أبا بكر وعمر ويشتمونهما، وهذا هو عند الأئمة سيما الرافضة وهو بغض أبي بكر وعمر وسبّهما .

(والدرجة الثالثة المفضلة) من الزيدية وغيرهم الذين يفضلون علياً على أبي بكر وعمر ، ولكن يعتقدون إمامتهما

وعدالتهما ويتولونهما ، فهذه الدرجة وإن كانت باطلة فقد نسب إليها طوائف من أهل الفقه والعبادة وليس أهلها قريباً ممن قبلهم ، بل هم إلى أهل السنّة أقرب منهم إلى الرافضة ، لأنهم ينازعون الرافضة في إمامة الشيخين وعدلهما وموالاتهما ، وينازعون أهل السنّة في فضلهما على علي ، والنزاع الأول أعظم ، ولكن هم المرقاة التي تصعد منه الرافضة ، فهم لهم باب

(وكذلك الجهمية على ثلاث درجات) (فشرّها الغالية) الذين ينفون أسماء الله وصفاته ، وإن سموه بشيء من أسمائه الحسنى قالوا هو مجاز ، فهو في الحقيقة عندهم ليس بحي ولا عالم ولا قادر ولا سميع ولا بصير ولا متكلم ، ولا يتكلم ، وكذلك وصف العلماء حقيقة قولهم كما ذكره الإمام أحمد فيما ذكره في الرد على الزنادقة والجهمية ، قال فعند ذلك تبين للناس أنهم لا يثبتون شيئاً ، ولكنهم يدفعون عن أنفسهم الشنعة بما يقرون في العلانية ، فإذا قيل لهم فمن تعبدون ؟ قالوا نعبد من يدبّر أمر هذا الخلق . فقلنا فهذا الذي يدبّر أمر هذا الخلق هو مجهول لا يعرف بصفة ، قالوا نعم ، قلنا قد عرف المسلمون أنكم لا تثبتون شيئاً ، إنما تدفعون عن أنفسكم الشنعة بما تظهرون، فقلنا لهم هذا الذي يدبّر هو الذي كلم موسى ، قالوا لم يتكلم ولا يتكلم ، لأن الكلام لا يكون إلاّ بجارحة ، والجوارح عن الله منتفية ، وإذا سمع الجاهل قولهم يظن أنهم من أشد الناس تعظيماً لله ، ولا يعلم أنهم إنما يقودون

بقولهم إلى ضلال . وقال أبو الحسن الأشعري في كتاب المقالات والإبانة : الذين نفوا صفات رب العالمين ، وقالوا إنه لا علم له ولا قدرة ولا سمع ولا بصر ، إنما أخذوه عن إخوانهم من المتفلسفة الذين يزعمون أن للعالم صانعاً لم يزل ليس بعالم ولا قادر ولا سميع ولا بصير ، غير أن هؤلاء لم يستطيعوا أن يظهروا ما كانت الفلاسفة تظهره ، فاظهروا معناه ، وقالوا أن الله عز وجل عالم قادر سميع بصير من طريق التسمية من غير أن نثبت له علماً أو قدرةً أو سمعاً أو بصراً . وقد أفصح بذلك رجل يعرف بابن الأباري كان ينتحل قولهم ، فزعم أن الباريء تعالى عالِم قادر سميع بصير في المجاز لا في الحقيقة . وهذا القول وهو قول الغالية النفاة للأسماء حقيقة هو قول القوامطة الباطنية ، ومن سبقهم من إخوانهم الصابئة الفلاسفة .

(والدرجة الثانية) من التجهّم هو تجهّم المعتزلة ونحوهم الذين يقرون بأسماء الله الحسنى في الجملة لكن ينفون صفاته ، وهم أيضاً لا يقرون بأسماء الله الحسنى كلّها على الحقيقة ، بل يجعلون كثيراً منها على المجاز ، وهؤلاء هم الجهمية المشهورون .

(والدرجة الثالثة) هم الصفاتية المثبتون المخالفون للجهمية لكن فيهم نوع من التجهّم كالذين يقرون بأسماء الله وصفاته

في الجملة ، لكن يردون طائفة من أسمائه وصفاته الخبرية وغير الخبرية ويتأولونها ، كما تأول الأولون صفاته كلها . ومن هؤلاء من يقر بصفاته الخبرية الواردة في القرآن دون الحديث كما عليه كثير من أهل الكلام والفقه وطائفة من أهل الحديث (منهم) من يقرّ بالصفات الواردة في الأخبار أيضاً في الجملة ، لكن مع نفي وتعطيل لبعض ما ثبت بالنصوص وبالمعقول ، وذلك كأبي محمد بن كلاب ومن إتبعه . وفي هذا القسم يدخل أبو الحسن الأشعري وطوائف من أهل الفقه والكلام والحديث والتصوّف ، وهؤلاء إلى أهل السنّة المحضة أقرب منهم إلى الجهمية والرافضة والخوارج والقدرية ، لكن انتسب إليهم طائفة هم إلى الجهمية أقرب منهم إلى أهل السنّة المحضة ، فإن هؤلاء ينازعون المعتزلة نزاعاً عظيماً فيما يثبتونه من الصفات أعظم من منازعتهم لسائر أهل الإثبات فيما ينفونه .

وأما المتأخرون فإنهم والوا المعتزلة وقاربوهم أكثر ، وقدّموهم على أهل السنّة والإثبات وخالفوا أوليهم (ومنهم) من يتقارب نفيه وإثباته ، وأكثر الناس يقولون إن هؤلاء يتناقضون فيما يجمعونه من النفي والإثبات اهـ[1] .

---

(١) للكلام تتمة واسعة في التسعينية فليراجعها المستزيد.